أثر التعويضات المدفوعة بشركات التأمين على مبدأ المقابلة المحاسبي

د.صلاح الأمين الخضر عطا المنان

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال - جامعة شندي

المستخلص:

تناول هذا البحث أثر التعويضات المدفوعة علي تقدير حجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية لشركات التأمين وتمثلت مشكله البحث في أن شركات التأمين تقوم بتحميل كافة مبالغ التعويضات المدفوعة خلال فترة مالية واحدة ، مما يخالف المبدأ المحاسبي (مبدأ المقابلة) الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة أعمال المشأة لكل سنة على حدا من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها وذلك بناءً على فترة سريان شهادات التأمين ، وتمثلت أهمية البحث في إيجاد مقترح محاسبي جديد من خلال جدولة التعويضات على فترات مالية مختلفة بحسب فترة سريان وثائق التأمين ، وقد إفترض البحث عدة فرضيات منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية وكذلك وجود علاقة إحصائية ذات دلالة إحصائية بين المطالبات المدفوعة وفترة سريان وثائق التأمين وقد إعتمد الباحث علي المنهج التحليلي وذلك لتحليل بيانات الدراسة الميدانية وإختبار الفرضيات ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : يؤثر حجم التعويضات المدفوعة في تقدير المخصصات الفنية بالزيادة أو النقصان ، كما أن التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية اخرى توثر في حجم الفائض التأميني، معالجة المطالبات المفوعة لوثائق التأمين السارية خلال الفترة المالية الحالية تعتبر مقياساً غير دقيقاً لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام. وقد أوصت الدراسة بتطبيق جدولة التعويضات المدفوعة حسب فترة سريان وثائق التأمين.

Abstract:

This research deals with the impact of claims paid on estimating the size of technical Allowances in the financial statements of insurance companies and represented a problem in that insurance companies are Discount all amounts of claims paid during one fiscal period which violates principleaccounting (Matching Principle) who spends loads of each fiscal period, including its own expenses statement as a result of the business each year through the end of the interview period revenues expense and that based on the period of validity of the insurance

certificates , and represented the importance of research in Find a new accounting proposal by scheduling the claims on different financial periods, according to the period of validity of insurance policies the researcher depend on analytical method to analyze the field study and test hypotheses, and research found a range of results in accordance with the assumptions and the results of the field study of the most important: affects the size of the claims paid in assessing the technical Allowances increase or decrease, as well as claims paid to insurance policies and other financial extended periods affect the size of the surplus and insurance claims processing payments for insurance policies in force during the current financial period is considered a barometer is accurate to the size of the claims paid during the year.The study recommend ed the application of scheduling paid claims according to the period of putting insurance documents in action and reduction of the volume of technical previelges.

مقدمة:

يتناول هذا البحث اثرالتعويضات المدفوعة بشركات التأمين علىمبدأ المقابلة (المحاسبي) والذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة أعمال المنشأة لكل سنة على حدا من خلال مقابلة ايرادات الفترة بمصروفاتها ، فالتعويضات المدفوعة عبارة عن مصروفات خاصة بتعويضات التامين من جراء الأخطار التي تتعرض لها ممتلكات المؤمن له بموجب عقد موقع بين الشركة والمؤمن لهم خلال فترة معينة قد تمتد لأكثر من فترة مالية واحدة لذلك وتحقيقاًلمبدأالمقابلة يجب أن تتحمل كل فترة مالية بمايخصها فقط من هذة المصروفات بحيث تتم جدولة هذة المبالغ وتحميلها لكل فترة مالية بحسب فترة سريان وثائق التأمين وذلك طبقا للمعالجات المحاسبية التي تتم علي المبالغ المدفوعة والتي لا تخص الفترة المالية كالايجارات المدفوعة مقدما والاجور المدفوعة مقدماً . لذلك سوف يتم دراسة التعويضات المدفوعة بشركات التأمين وبيان المعالجات المحاسبية الخاصة بها ومعرفة أثرها علي المخصصات الفنية والتي تحتجز بنسب من الإيرادات المحققة بشركات التامين (أقساط التأمين المكتتبة) لمجابهة مبالغ المطالبات المتوقعة خلال الفترة المالية القادمة والتي تظهر ضمن القوائم المالية بشركات التأمين مثل مخصص الأخطار السارية ومخصص تعويضات تحت التسوية ومخصص معدل تقلبات الخسائر.

الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع البحث ومنها:

1.دراسة سنحون (2012م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في إيجاد معيارخاص بعقود التأمين ولقد تكللت هذه الجهود في العام2005م بإصدار المرحلة الأولى من المعيار الدولي للإبلاغ المالي (عقود التأمين)ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود قصور على مستوى المرحلة الأولى من تطبيق المعيار مما دفع المجلس إلى إعداد مشروع معيار جديد تمثل في المرحلة الثانية من المعيار الدولي للإبلاغ المالي(عقود التأمينIFRS4)، وقد أوصت الدراسة بمعالجة القصور في تطبيق المعيار الدولي الخاص بالتأمين.[1]

2.دراسة مسعود(2013م):

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى ملائمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المالي لشركات التأمين ومدى معرفة المحاسبين للمعايير المحاسبية الدولية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين والتعرف على الحسابات الخاصة بشركات التأمين,ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قطاع التأمين تميز بعدة خصائص عن باقي الأنشطة والقطاعات الأخرى مما يتطلب الإستفادة من تجار الدول المتقدمة في مجال التامين لتبادل وجهات النظر,وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من تجارب وخبرات الدول العربية والغربية والتي كانت لها سابقة في إنتهاج معايير المحاسبة الدولية في قطاع التأمين.[2]

التعويضات المدفوعة(المصروفات):

أولا:مفهوم المصروفات:

قدمت لجنة المصطلحات التابعة لمجموعة المحاسبين القانونين الأمريكين AICPAعام 1957م تعريفا للمصروفات مفاده (انها جميع التكالف المستنفدة والتي تم خصمها من ايراد الفترة).

وفي عام 1970 قدم مجلس مبادي المحاسبة الامريكي (FASB) تعريفا للمصروفات جاء فيه هي (عبارة عن اجمالي النقص في الموجودات او اجمالي الزيادة في المطلوبات الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الارباح ، ويتم قياس هذا النقص او هذة الزيادة طبقا لمبادي المحاسبة المتعارف عليها). ومن خلال التعريفات السابقة يفهم بان المصروف هو كل نقص في اصول الوحدة المحاسبية او الزيادة في التزاماتها او كليهما معا جراء انتاج سلعة او تأدية خدمات للغير .

اما الخسائر فهي النقص الحاصل لحقوق الملكية جراء العمليات العرضية او الفرعية او نتيجة اي أحداث أو ظروف اخرى تؤثر في الوحدة المحاسبية ويستثني منها المصروفات أو توزيعات الأرباح[3]

ثانياّ: أنواع المصروفات وطرق معالجتها:

تظهر أحيانا حسابات لا تخص السنة المالية ولكنها تمت خلال السنة المالية الحالية وهي مايطلق عليها المصروفات المقدمة والمستحقة وكذلك الايرادات المقدمة والمستحقة وفي هذا المبحث

سيتم تناولها كما يلي:

التسويات الجردية الخاصة بالمصروفات:

إن الرصيد الظاهر للمصروفات بميزان المراجعة يمثل المصروفات التي دفعت فعلا خلال الفترة المالية ، ولكن تطبيقا لمبدأ الاستحقاق فهناك فارق كبير بين المصروفات المدفوعه والتي كان يجب أن تدفع خلال هذة الفترة المالية وتتمثل إجراء التسويات الجردية للمصروفات في[4] :

1. تحديد المصروفات المدفوعة من خلال الرصيد بميزان المراجعة
2. تحديد المصروفات التي تخص الفترة المالية من خلال المعلومات الجردية
3. استخراج المقدم او المستحق بعد مقارنة المدفوع فعلا مع ما كان يجب دفعة
4. اجراء القيود المحاسبية اللازمة للتسويات مع ترحيل ما يلزم الي الحسابات المختصة والميزانية العمومية.

وبهذا فان الحسابات الختامية تحمل بما يخص الفترة المالية بالكامل وما زاد يعتبر مصروفا مقدما يوضع تحت ارصدة مدينة اخري بالميزانية وما نقص يعتبر مصروفا مستحقا يوضع تحت ارصدة دائنة اخري بالميزانية.

المصروفات المقدمة والمستحقة عند جرد حسابات المصروفات الظاهرة في ميزان المراجعة وبدفتر الأستاذ مع المستندات المؤيدة لها ، يتضح وجود مصروفات مقدمة أو مصروفاتمستحقة وذلك على النحو التالي :

(أ) المصروفات المدفوعة مقدماً:

تمثل المصروفات المدفوعة مقدماً تلك المصروفات المدفوعة خلال الفترة الحالية ولكنها تخص فترة زمنية مستقبلية ولما كانت عملية المقابلة تتطلب تحمل الفترة الجارية فقط بالمصروفات التي تخصها ، أما المصروفات التي تخص فترات أخرى لاحقة فيجب استنزالها من مصروفات الفترة وترحيلها للفترة المتعلقة بها وعلى هذا الأساس فإن الفترة تحمل فقط بقيمة ما يخص الفترة من المصروف بينما الجزء المقدم من المصروف يظهر في الميزانية في جانب الأصول كحق من حقوق المنشأة(5) ولمعالجة المصروفات المقدمة في الدفاتر المحاسبية فإن العرف المحاسبي قد جرى على معالجتها بإحدى الطريقتين التاليتين :

الطريقة الأولى :تعتمد هذه الطريقة على فتح حساب مستقل للمصروف المقدم ويظهر رصيده في الميزانية في جانب الأصول وفي نهاية الفترة ومن أجل إعداد حساب الأرباح والخسائر يقوم المحاسب بجرد حساب الأجور مع المستندات المؤيدة له ، وذلك بهدف تحديد الأجور التي تخص الفترة الجارية والذي يحمل لحساب الأرباح والخسائر.

الطريقة الثانية :تعتمد هذه الطريقة على إجراء التسوية في نفس حساب المصروف الأصلي وذلك دون اللجوء إلى فتح حساب مستقل للمصروف المدفوع مقدماً وفي هذه الحالة يظهر المصروف المقدم كرصيد مدين في حساب المصروف الأصلي وبالتالي فإن هذه الطريقة تتطلب قيد محاسبي واحد يجري لترحيل قيمة المصروف الذي يخص الفترة إلى حساب

الأرباح والخسائر ويكون ذلك عن طريق جعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب المصروف دائناً .

(ب) المصروفات المستحقة:

يقصد بالمصروفات المستحقة ذلك النوع من المصروفات التي تعتبر عبئاً على الفترة الجارية ولكن لم تدفع حتى نهاية الفترة وهي عكس المصروفات المدفوعة مقدماً ولغرض إعداد الأرباح والخسائر فإن الأمر يتطلب ضرورة حصر هذه الأنواع من المصروفات وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.

تتم المعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الطريقة الأولى:وفي بداية الفترة المالية التاليه يقفل حساب المصروف المستحق في حساب المصروف الأصلي وذلك بجعل حساب المصروف المستحق مديناً وحساب المصروف الأصلي دائناً وبالتالي يقفل حساب المصروف المستحق في بداية الفترة التالية فهو حساب مؤقت يفتح فقط لإظهار قيمة المصروف المستحق وإظهاره بالميزانية كإلتزام على المنشأة [6]

الطريقة الثانية:تعتمد هذه الطريقة على معالجة المصروف المستحق في نفس حساب المصروف ودون اللجوء إلى فتح حساب مستقل للمصروف المستحق ويمثل الرصيد الدائن لحساب المصروف قيمة المصروف المستحق ويظهر بجانب الخصوم في الميزانية كالتزام على المنشأة .

ومما سبق يري الباحث بأنَّهنالك إمكانية لجدولة مبالغ المصروفات على فترات مالية مختلفة وذلك بحسب علاقة هذة المصروفات بالفترات المالية المختلفة وذلك تحقيقا للمبدأ المحاسبي (مبدأ المقابلة) والذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة اعمال المنشأة لكل سنة على حدا من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها .

أنواع المخصصات الفنية وطرق إحتسابها:

من المتعارف عليه أن معظم الشركات التي تمارس الانشطة التجارية تقوم بإقتطاع قدر معين من الارباح تحت مسميات متعددة ، وذلك لمواجهة الالتزامات حالية او مستقبلية كمخصصات او احتياطيات فنية ، ونظرا لان هذة المخصصات والاحتياطيات تشكل هامش أمان للاحداث العارضة القائمة فعلا أو التي تطرأ ، لذلك افردت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية معياراً خاصاً بالمخصصات الفنية والاحتياطيات لشركات التأمين التكافلي بهدف وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات والقياس والعرض والافصاح عن تلك المخصصات لدى تقويم الأصول والخصوم منها مايستغل بحجز بعض الاموال كاحتياطي لدفع مبالغ التامين في حال حدوث الخطر المتوقع او لمجابهة إحتمالات الدفع المستقبلي

ومن الجدير الإشارة اليه أن شركات التأمين التكافلي تختلف عن شركات التامين التقليدي في ايلولة ملكية المخصصات والاحتياطيات المستقطعة حيث تعتبر تلك المخصصات والاحتياطيات ملكا للجهة المستقطعة منها[7]

أولاًالمخصصات الفنية :

هناك مخصصات اساسية يجب اخذها بعين الاعتبار عند اعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية والتي اكد عليها المعيار الخاص بذلك الصادر عن الهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أهمها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)ومنها :

1- مخصص الاشتراكات غير المكتسبة

2- مخصص مطالبات تحت التسوية

3- مخصص اخطار حدثت ولم يبلغ عنها

فيما يلي توضيحا لطبيعة ومبررات تكوين تلك المخصصات :-

(أ) مخصص الاشتراكات غير المكتسبة:

الاشتراكات غير المكتسبة هي الإشتراكات التي تكون مدة سريان الوثيقة قد دخلت مع سنة مالية اخري وبالتالي هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية التعويضات المتعلقة بالإشتراكات غير المكتسبة التي قد تنشأ في الفترة او الفترات المالية المستقبلية.

وضحت الفقرة السادسة من معيار المخصصات الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلاميه ان يتم قياس هذا المخصص بمبلغ يتم تكوينه كنسبة من اجمالي الاشتراكات غير المكتسبة بعد تحديد نصيب معيدي التامين بأي طريقة تختارها الشركة بشرط الافصاح عن الطريقة المتبعة

(ب) مخصص المطالبات تحت التسوية:

مخصص المطالبات تحت التسوية هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في فترات مالية مستقبلية لتسديد المطالبات التي حدثت قبل نهاية الفترة المالية وتم التبليغ عنها ، ويشمل هذا المخصص النفقات المتعلقة بتنفيذ المطالبات مخصوما منها المطالبات التي تم دفعها وأشارت الفقرة السابعة من المعيار نفسه بأن يتم قياس هذا المخصص بمبلغ يتم تقديرة من قبل الشركة بدرجة كافية تسمح للشركة بتغطية المطالبات التي يتم التبليغ عنها حتي نهاية الفترة المالية بعد تحديد نصيب معيدي التامين والمطالبات التي تم دفعها. ومن المعلوم أنه عند وقوع الخطر لحامل الوثيقة ومطالبته للشركة بدفع التعويض يستدعي الأمر إتخاذ الإجراءات الضرورية للتأكد من وقوع الخطر المؤمن ضده وتستغرق هذة الإجراءات في بعض الأحيان وقتاً يتجاوز أحياناً السنة المالية التي وقع فيها الضرر أو قد تنتهي السنة المالية ولم يتم تسوية إلتزامات الشركة تجاه المؤمن له ، لذلك تقوم شركة التأمين بالإحتفاظ بمخصص على ذمة تلك المطالبات إلى أن يتم تسويتها فيما بعد ويسمى هذا المخصص بمخصص (المطالبات تحت التسوية)[8]

ويمثل هذا المخصص الآتي:

1. التعويضات التي استحقت لاصحابها عن الاضرار التي وقعت فعلا خلال السنة المالية ولم يتم دفعها حتي تاريخ اعداد القوائم المالية
2. التعويضات والخسائر تحت التسوية التي لم يتم تقديرها بعد من قبل المختصين والتي تتعلق بالسنة المالية الجارية

(ج) مخصص اخطار حدثت ولم يبلغ عنها:

يتم تكوين المخصص لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في فترات مالية مستقبلة للتعويض عن الاخطار التي حدثت خلال العام ولم يبلغ عنها بعد حتي نهاية السنة المالية ، ويتم قياس قيمة هذا المخصص علي اساس الخبرة المتعلقة بأحداث المطالبات التي تم التبليغ عنها وذلك للوصول الي القيمة المتوقع دفعها في تاريخ إعداد القوائم المالية [9]

ثانيا :إثبات وعرض المخصصات الفنية في القوائم المالية :

يتم تكوين واثبات وعرض المخصصات عندما تتوفر للشركة معلومات تدل على وقوع حدث يؤدي أو من المحتمل ان يؤدي الي انخفاض في قيمة الاشتراكات أو أحد الموجودات ويتم إثباتها بصفتها نفقة في قائمة الايرادات والمصروفات لحملة الوثائق ويكون القيد المحاسبي التالي:

*** من ح/ أرباح وخسائر

إلى مذكورين

*** ح/ مخصص أقساط اشتراكات غير مكتسبة

*** ح / مخصص أخطار حدثت ولم يبلغ عنها

*** ح/ مخصص مطالبات تحت التسوية

أما عن عرض تلك المخصصات في القوائم المالية فيتم تحت بند مخصصات فنية في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي ، كل على حدا، كما يجب الافصاح عن مكونات تلك المخصصات ومدى علاقتها بكل نوع من انواع التامين والحركة والتغيرات التي طرأت عليها والاسس المتبعة في تحديد مبلغ كل نوع منها ، وتعتبر الايضاحات المتعلقة بتلك المخصصات جزء من القوائم المالية [10]

أكدت الفقرة الحادية عشر والثانية عشر من معيار المخصصات والتي تقضي بوجوب عرض كل مخصص من المخصصات الفنية وكل نوع من أنواع التامين وعن الرصيد في بداية الفترة المالية ، وعن المبالغ التي أضيفت ، وعن المبالغ التي استخدمت لنفس الفترة وعن الرصيد في نهاية الفترة المالية ، كما يجب الافصاح عن الأسس التي اتبعت في تحديد مبالغ كل نوع من المخصصات الفنية وعن أي تغيرات في الأسس المتبعة في تكوينها[11] ومما سبق يري الباحث بأن محاسبة شركات التأمين لا تختلف كثيراً عن المحاسبة في الشركات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الخدمية من حيث المفاهيم المحاسبية وطبيعة العمليات المستخدمة بل إن هنالك جهود مقدرة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في إيجاد معيار محاسبي خاص بعقود التأمين ، ولكن تتميز محاسبة شركات التأمين التعاوني الإسلامي بمميزات قد تختلف عن مفاهيم المحاسبة الماليه وذلك في الآتي :

1. فصل حساب حملة الوثائق (المستأمنين) عن المساهمين (ملاك الشركة)
2. نتيجة أعمال التامين (الفائض التاميني) ليس ملكا للمساهمين بل هو لحملة الوثائق ولهم حرية التصرف فيه .

الدراسة الميدانية:

أولاً :نبذة تعريفية عن شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة:

شركة شيكان للتأمين هي إحدى شركات الهيئة الوطنية الاقتصادية تم تأسيسها عام 1982.

وتعتبر أكبر شركة تأمين في سوق التأمين السوداني حيث أنها تقوم بالتأمين على كافة ممتلكات القطاع العام والقطاع الإستراتيجي بالدولة إضافة إلى نسبة كبيرة من ممتلكات القطاع العام تقّدر بحوالي 70% وحصتها في سوق التأمين السوداني حوالي 53 % ويتنافس حوالي 13 شركة تأمين اخري في حوالي 47 % من حجم سوق التأمين مما أهلها إلى ذلك نظامها الإداري وكادرها الفني المتميز .

ومن أهم المنشآت آلتي تتعامل معها على سبيل المثال لا الحصر شركة النيل الكبرى لعمليات البترول وشركة بترودار لعمليات البترول، مطابع السودان للعملة، سود اتل – الطيران المدني – الخطوط الجوية السودانية – خط أنابيب البترول – مصفاة الجيلي – ومعظم شركات النفط العاملة بالسودان (النيل ، بشائر، الوطنية، النحلة ، قادرة ،سنابل،..... الخ)[12]

ثانيـــاً : إتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة :-

تمتاز إتفاقيات إعادة التأمين التي حصلت عليها الشركة من شركات إعادة التأمين العالمية بأنها من إتفاقيات الدرجة الأولى وذلك مع كل من شركات بارتنر ري بالسوق الفرنسي وتعتبر من ضمن أكبر عشرون شركة إعادة تأمين في العالم وكما تتعامل الشركة عبر وسطاء إعادة تأمين عالميين بسوق لندن.

ثالثـــاً : هيئة الرقابة الشرعية بالشركة :-

تزاول الشركة نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتي يشرف عليها نخبة من كبار علماء الشريعة والاقتصاد في البلاد. ولها هيئة رقابة شرعية تضبط كل عملياتها وتبين لها الجانب الشرعي السليم في ممارسة اعمال التامين

تقدم شركة شيكان للتأمين التامينات العامة التقليدية المعروفة مثل تأمين السيارات وتأمين الحريق والسرقة وتأمين المسئوليات المدنية زيادة عن ذلك بادرت شركة شيكان وكانت الرائدة في تقديم التامين الزراعي وايضا كانت الرائدة في تقديم التامين الطبي وتامين التكافل البديل الاسلامي للتأمين علي الحياة .

رابعا:التغطيات التأمينية التي تقدمها الشركة :-

النوع الأول من التامين هو تامين الممتلكات: ويتم في هذا التأمين تغطية الممتلكات ضد أخطار الحريق والسرقة والأخطار الطبيعية الأخرى مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير والأخطار الإجتماعية مثل الشغب والإضطرابات والعصيان المدني والأفعال الكيدية وسقوط الطائرات والأجسام المتساقطة منها على المحلات التجارية والمخزونات والمصانع أو المستودعات أو المباني ويعتبر من أهم أنواع التغطيات التأمينيه ومن أرخص التغطيات التأمينية على الإطلاق إذ يتم إحتساب القسط المستحق لشركات التأمين بنسبة في الالف من قيمة الممتلكات مقارنة بأنواع التأمينات المعروفة وهو تأمين السيارات حيث يتم أخذ نسبة مئوية من قيمة العربة .

النوع الثاني من أنواع التأمين هو التأمينات الهندسية: ويحوي بداخلة مجموعة من التغطيات التامينية المختلفة من اهمها تامين تعطل الماكينات الذي يغطي الاعطال الفجائية التي تصيب الماكينات اثناء التشغيل او الصيانة نتجة لحادث ويكون في العادة غالبا لماكينات ضخ المياه ومحاور الري المحوري والطولي في المشاريع الزراعية وماكينات توليد الكهرباء وكذلك أجهزة التبريد والتكييف في المصانع والشركات والمؤسسات المختلفة .

النـوع الثالـث تأمـين الاجهـزة الالكترونيـة : وهـو من أنـواع تأمين الممتلـكات إذ يغطي جميـع الأجهزه الإلكترونيـة مـن أجهـزة الحاسـوب وملحقاته مـن طابعات وشاشـات العرض وأجهـزة الإتصال المحمولـة والثابتة وكذلـك أجهـزة المعـدات الطبيـة عـلى مختلـف أنواعهـا مـن أجهـزة الرنـين المغنطيـسي وأجهـزة الأشـعة ورسـم القلـب وخلافـه وتكـون التغطيـة لمدة عـام ضد أخطـار الحريق والسرقـة والإلتماس الكهربائي وسـوء الإسـتخدام والحـوادث الفجائـه الناتجـة عـن اي حـادث مغطى في وثيقـة المعـدات الإلكترونية.

النـوع الثالثالتأمـين الزراعـي :والمهـم جـدا لاصحـاب المشـاريع الزراعيـة لضـمان اسـتمرار مشـاريعهم الزراعيـة هـو التامـين الزراعـي الـذي ادخـل قريبـا ضمـن التغطيـات التامينيـه التـي تقدمهـا شركـة شـيكان للتأمـين يكـون التامـين الزراعـي للمحاصيـل الزراعيـة المختلفـة سـواء اكانـت مرويـة او مطريـة وكذلـك بسـتنة المشـاريع الزراعيـة.

القوائم المالية بشركات التامين :

اولا: مضمون الميزانية :

تتضمـن الميزانيـة العموميـة لـشركات التامـين – شـأنها في ذلـك شـأن جميـع المؤسسـات التجاريـة والصناعيـة والزرعيـة وأيضـا المؤسسـات الماليـة – الاصـول التـي تمثـل اسـتخدامات الامـوال في شركات التأمـين ، والخصـوم التـي تمثـل مصـادر الامـوال لهـذة الشركـة [13]

ويتـم تبويـب عنـاصر وبنـود الميزانيـة وفقـا لترتيـب ورودهـا في الميزانيـة كـما أوصـت المعايـير المحاسـبية لـشركات التأمـين وإعـادة التأمـين[14]

إجراءات الدراسة الميدانيه :

إسـتخدم الباحـث أداة الاسـتبانة كأداة لجمـع البيانـات حيـث وزعـت عـلى عينـة مـن مجتمـع الدراسـة (شركـة شـيكان للتأمـين وإعـادة التأمـين) بلـغ حجـم العينـة العشـوائية 33 فـرد والتـي تمثـل المجتمـع تمثيـلاً صادقاًومـن ثـم قـام الباحـث بتحليـل تلـك البيانـات التـي حصـل عليهـا كالآتي :

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

1/العمر:

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري للمبحوثين وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	5	% 15.2
من 30 الى 40 سنة	15	% 45.5
من 40 الى 50 سنة	9	% 27.3
من 50 الى 60 سنة	4	% 12.1
60 سنة فاكثر	صفر	صفر %
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (1) ان غالبية افراد العينة تتراوح اعمارهم بين 30 سنة واقل من 40 سنة بنسبة (45.5%) وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة من متوسطي العمر في مرحلة الشباب.

2/ المؤهل العلمي:

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري للمبحوثين وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	صفر	صفر %
دبلوم	4	% 12.1
بكلاريوس	19	% 57.6
ماجستير	9	% 27.3
دكتوراه	1	% 3.0
أخرى	صفر	صفر %
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (2) اعلاه ان غالبية افراد العينة لديهم مؤهل علمي بكلاريوس بنسبة (57.6%) وهذا يدل علي استهداف الافراد الذين لديهم مؤهل علمي مناسب لموضوع الدراسة .

3/ التخصص العلمي:

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري للمبحوثين وفق التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	21	% 63.6
ادارة	4	% 12.1
تجاره	صفر	صفر %
اقتصاد	صفر	صفر %
تامين	4	% 12.1
اخرى	4	% 12.1
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (3) اعلاه ان غالبية افراد العينة محاسبين بنسبة (63.6%) وهذا يدل علي استهداف الافراد الذين لديهم الخبرة الكافية بموضوع الدراسة .

4/ المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري للمبحوثين وفق المسمي الوظيفي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
محاسب	17	% 51.5
رئيس قسم الحسابات	2	% 6.1
مدير ادارة الحسابات	1	% 3.0
مساعد مدير للحسابات	1	% 3.0
اداري	1	% 3.0
رئيس قسم اداري	2	%6.1
مدير اداري	صفر	صفر %
مساعد مدير للاداره	صفر	صفر %
فني تامين	6	% 18.2
رئيس قسم تامين	4	% 12.1
مدير ادارة تامين	صفر	صفر %
مساعد مدير للتامين	صفر	صفر %
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (4) أعلاه أن غالبية أفراد العينة محاسبين بنسبة (51.5%) وهذا يدل على استهداف الأفراد الذين لديهم الخبرة الكافية بموضوع الدراسة .

5/الخبرة :

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري للمبحوثينوفق متغير الخبرة

الخبره	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنة	5	% 15.2
من 5 الي 10 سنة	7	% 21.2
من 10 الي 15 سنة	16	% 48.5
اكثر من 15 سنة	5	% 15.2
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

إختبار صحة الفرضيات :

قام الباحث بإختبار صحة فرضيات الدراسه مستخدماً التحليل الإحصائيالمتمثل في **المنوال** واختبار مربع كاي.

إختبار صحة الفرضية الأولى:

نصت الفرضية على أنه **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية**. الغرض من هذه الفرضية: هو معرفة هل هناك علاقة بين التعويضات المدفوعة ومقدار الفائض المحقق في القوائم المالية؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة إتجاه أفراد الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى وذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم (6)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدرسة عن أسئلة الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	المنوال
1	تعتبر التعويضات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم التأمين المحقق بالقوائم المالية.	أوافق بشدة
2	كلما كانت قيمة التعويضات المدفوعة كبيرة أدى ذلك إلى نقصان في حجم الفائض التأميني.	أوافق بشدة
3	يتم إحتساب الفائض التأميني بعد خصم التعويضات المدفوعة والاحتياطيات الفنية.	أوافق بشدة
4	يؤثر خصم التعويضات المدفوعة من حسابات المشتركين على الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية.	أوافق بشدة
5	التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية.	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

تبين من الجدول رقم(6) أعلاه ما يلي:

1.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (أوافق بشدة) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(تعتبر التعويضات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم التأمين المحقق بالقوائم المالية).

2.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (أوافق بشدة) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(كلما كانت قيمة التعويضات المدفوعة كبيرة أدى ذلك إلى نقصان في حجم الفائض التأميني).

3.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (أوافق بشدة) وتعني

أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(يتم إحتساب الفائض التأميني بعد خصم التعويضات المدفوعة والاحتياطيات الفنية).

4.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (أوافق بشدة) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(يؤثر خصم التعويضات المدفوعة من حسابات المشتركين على الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية).

5.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (أوافق بشدة) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية).

جدول رقم(7)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	تعتبر التعويضات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم التأمين المحقق بالقوائم المالية.	18.727	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة
2	كلما كانت قيمة التعويضات المدفوعة كبيرة أدى ذلك إلى نقصان في حجم الفائض التأميني.	26.515	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
3	يتم حتساب الفائض التأميني بعد خصم التعويضات المدفوعة والاحتياطيات الفنية.	28.212	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة
4	يؤثر خصم التعويضات المدفوعة من حسابات المشتركين على الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية.	18.758	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة
5	التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية.	28.061	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

يمكن تفسير نتائج الفرضية الأولى كما يلي:

1.قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 18.727 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

2.قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 26.515 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

3.قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي28.212 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

4.قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 18.758 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

5.قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 28.061 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

جدول رقم (8)

نتائج جميع عبارات الفرضية الأولى:

الإجابة	التكرار	النسبة%
أوافق بشدة	94	% 57.0
أوافق	52	% 31.5
محايد	3	% 1.8
لا أوافق بشدة	6	% 3.6
لا أوافق	10	% 6.1
المجموع	165	% 100

المصدر إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م.

ونلاحظ من الجدول رقم(8) أن الذين يوافقون بشدة (94) وهم يمثلون نسبة(57.0 %) من عينة الدراسة وأن الذين يوافقون (52) يمثلون نسبة (31.5%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (3) يمثلون نسبة(1.8%) من عينة الدراسة أما الذين لا يوافقون بشدة هم (6) ويمثلون نسبة (3.6%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (10) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة.

وعلى ذلك نجد أن إجمالي الذين يوافقون على أنه (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية) (146) وهم يمثلون نسبة (88.5%) من عينة الدراسة.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الأولى

الرقم	الفرضية	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	الفرضية الأولى	189.091	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة

المصدر إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م.

يمكن تفسير نتائج جدول رقم (9) كما يلي:

نلاحظ من الجدول أن قيمة مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميعأسئلة الفرضية الأولى بلغت189.091 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى وعليه وتأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الدارس بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أنه (**توجد علاقة دات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية**) قد تحققت.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

نصت الفرضية على أنه **توجد علاقة دات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية.**الغرض من هذه الفرضية: هو معرفة هل هناك علاقة بين التعويضات المدفوعة ومقدار **المخصصات الفنية بالقوائم المالية**؟ وللتحقق من ذلك ينبقي معرفة اتجاه أفراد الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية وذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم (10)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدرسة عن أسئلة الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	المنوال
1	تعتبر المخصصات الفنية بنسب(جزافية) لمواجهة الأخطار المحتملة من الأقساط المكتتبة خلال العام.	أوافق
2	حجم التعويضاتالمدفوعة بشركات التأمين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية آخر العام.	أوافق

الرقم	العبارة	المنوال
3	يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجمالتعويضات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.	أوافق
4	يعتمد تقدير المخصصات الفنية على هيئة الرقابة على أعمال التأمين وشركات التأمين من وقت إلى آخر.	أوافق
5	زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلباً على الفائض التأميني المحقق آخر العام.	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

تبين من الجدول رقم(10) أعلاه ما يلي:

1.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولىهي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(تعتبر المخصصات الفنية بنسب(جزافية) لمواجهة الأخطار المحتملة من الأقساط المكتتبة خلال العام).

2.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(حجم التعويضات المدفوعة بشركات التأمين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية آخر العام).

3.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة االثالثة هي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم التعويضات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام).

4.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(يعتمد تقدير المخصصات الفنية على هيئة الرقابة على أعمال التأمين وشركات التأمين من وقت إلى آخر)

5.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسةهي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلباً على الفائض التأميني المحقق آخر العام).

جدول رقم(11) :

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	تعتبر المخصصات الفنية بنسب(جزافية) لمواجهة الأخطار المحتملة من الأقساط المكتتبة خلال العام	37.152	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق
2	حجم التعويضات المدفوعة بشركات التأمين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية آخر العام.	35.636	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق
3	يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم التعويضات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.	20.788	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
4	يعتمد تقدير المخصصات الفنية على هيئة الرقابة على أعمال التأمين وشركات التأمين من وقت إلى آخر.	21.697	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق
5	زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلباً على الفائض التأميني المحقق آخر العام	13.667	0.003	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

يمكن تفسير نتائج الفر ضية الثانية كما يلي:

قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 37.152 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 35.636 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي20.788والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 21.697 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 13.667 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

جدول رقم (12)

نتائج جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	التكرار	النسبة%
أوافق بشدة	42	25.5%
أوافق	94	57.0%
محايد	16	9.7%
لا أوافق بشدة	7	4.2%
لا أوافق	6	3.6%
المجموع	165	100%

المصدر إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م.

ونلاحظ من الجدول رقم(12) أن الذين يوافقون بشدة (42) وهم يمثلون نسبة(25.5%) من عينة الدراسة وأن الذين يوافقون (94) يمثلون نسبة (57.0%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (16) يمثلون نسبة(9.7%) من عينة الدراسة أما الذين لا يوافقون بشدة هم (7) ويمثلون نسبة (4.2%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (6) وهم يمثلون نسبة (3.6%) من عينة الدراسة.وعلى ذلك نجد أن إجمالي الذين يوافقون على أنه (توجد علاقة دات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية) (136) وهم يمثلون نسبة (82.5%) من عينة الدراس

الجدول رقم (13)

يوضح نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الفرضية	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	الفرضية الثانية	166.545	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	**أوافق**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م.

يمكن تفسير نتائج جدول رقم (13) كما يلي:

نلاحظ من الجدول أن قيمة مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع أسئلة الفرضية الثانية بلغت166.545 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية وعليه وتأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الدارس بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أنه (توجد علاقة دات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية) قد تحققت.

اختبار صحة الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية على أنه **توجد علاقة دات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التأمين والتعويضات المدفوعة.**الغرض من هذه الفرضية: هو معرفة هل هناك علاقة بين فترة سريان وثائق التأمين والتعويضات المدفوعة في القوائم المالية؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه أفراد الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة وذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم(14)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدرسة عن أسئلة الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	المنوال
1	تعتبر سريان وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم.	أوافق بشدة
2	التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تعتبر مقياساً غير دقيقاً لحجم التعويضات المدفوعة خلال العام.	أوافق
3	خصم التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى وتحميلها للعام مبدأ يخالف الاستحقاق المالي.	أوافق
4	الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها لوثائق التأمين السارية تؤثر على التعويضات المدفوعة.	أوافق بشدة
5	تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى خلال فترة مالية واحدة.	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

تبين من الجدول رقم(14) أعلاه ما يلي:

1.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (أوافق بشدة) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(تعتبر سريان وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين

الشركة والمؤمن لهم).

2.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تعتبر مقياساً غير دقيقاً لحجم التعويضات المدفوعة خلال العام).

3.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة االثالثة هي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(خصم التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى وتحميلها للعام مبدأ يخالف الاستحقاق المالي).

4.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (أوافق بشدة) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه(الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها لوثائق التأمين السارية تؤثر على التعويضات المدفوعة).

5.قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (أوافق) وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه(تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التأمين الممتدة لفرات مالية أخرى خلال فترة مالية واحدة).

جدول رقم(15)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	تعتبر سريان وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم	32.576	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة
2	التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تعتبر مقياساً غير دقيقاً لحجم التعويضات المدفوعة خلال العام.	44.424	0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
3	خصم التعويضات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى وتحميلها للعام مبدأ يخالف (الاستحقاق المالي والمحاسبي).	14.424	0.006	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق
4	الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها لوثائق التأمين السارية تؤثر على التعويضات المدفوعة.	10.788	0.029	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق بشدة
5	تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التأمين الممتدة لفرات مالية أخرى خلال فترة مالية واحدة.	9.879	0.043	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

يمكن تفسير نتائج الفرضية الثالثة كما يلي:

قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 32.576 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من

مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 44.424 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي14.424والقيمة الاحتمالية 0.006%وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 10.788 والقيمة الاحتمالية 0.029%وهي أقل من مستوى معنوية0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي**9.879**والقيمة الاحتمالية 0.043% وهي أقل من مستوى معنوية 0.05% لذلك يمكننا أن نقول(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة).

جدول رقم (16)

نتائج جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	التكرار	النسبة%
أوافق بشدة	56	33.9%
أوافق	67	40.6%
محايد	21	12.7%
لا أوافق بشدة	7	4.2%
لا أوافق	14	8.5%
المجموع	165	100%

المصدر إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م.

ونلاحظ من الجدول رقم(16) أن الذين يوافقون بشدة (56) وهم يمثلون نسبة(33.9%) من عينة الدراسة وأن الذين يوافقون (67) يمثلون نسبة (40.6%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (21) يمثلون نسبة(12.7%) من عينة الدراسة أما الذين لا يوافقون بشدة هم (7) ويمثلون نسبة (4.2%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (14) وهم يمثلون نسبة (8.5%) من عينة الدراسة.وبذلك نجد أن إجمالي الذين يوافقون على أنه (توجد علاقة دات دلالة احصائية بين التعويضات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية) (136) وهم يمثلون نسبة (82.5%)

مـن عينـة الدراسـة.**جدول رقـم (17)**

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الفرضية	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	الفرضية الثالثة	86.848	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.	أوافق

المصدر إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م.

يمكن تفسير نتائج جدول رقم (17) كما يلي:

نلاحـظ مـن الجـدول أن قيمـة مربـع كاي لدلالـة الفـروق بـين إجابـات عينـة الدراسـة عـن جميعأسـئلة الفرضيـة الثانيـة بلغـت86.848 والقيمـة الاحتماليـة صفـر وهـي أقـل مـن مسـتوى معنويـة 0.05 % وهـذا يعنـي أن الفـروق بـين أعـداد الأفـراد الموافقـين والمحايديـن وغـير الموافقـين ذات دلالـة إحصائيـة عاليـة لصالـح الموافقـين عـلى مـا جـاء بجميـع عبـارات الفرضيـة الثانيـة وعليـه وتأسيسـاً عـلى مـا تقـدم مـن تحليـل يسـتنتج الـدارس بـأن الفرضيـة الثالثـة والتـي نصـت عـلى (أنـه **توجـد علاقـة دات دلالـة احصائيـة بـين فـترة سريـان وثائـق التأمـين والتعويضـات المدفوعـة**) قـد تحققـت

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية :-

1. تقـدر المخصصـات الفنيـة بنسـب (جزافيـة) لمواجهـة الاخطـار المحتملـة مـن الاقسـاط المكتتبـة خـلال العـام مـن قبـل هيئـة الرقابـة عـلي اعـمال التامـين وشركات التامـين مـن وقـت لاخـر .
2. حجـم التعويضـات المدفوعـة بـشركات التامـين يؤثـر في تقديـر المخصصـات الفنيـة اخـر العـام.
3. يـزداد حجـم المخصصـات الفنيـة بزيـادة حجـم التعويضـات المسـتحقة أو التـي لم تتـم تسـويتها بعـد آخـر العـام بوضـع الاحتياطيـات الفنيـة الازمـة لسـدادها خـلال الفـترات الماليـة القادمـة .
4. زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام.
5. التعويضـات المدفوعـة لوثائـق التامـين الممتـدة لفـترات ماليـة اخـري توثـر في حجـم الفائـض

التاميني التاميني المحقق في القوائم المالية .

6. معالجة التعويضات المفوعة لوثائق التامين السارية خلال الفترة المالية تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم التعويضات المدفوعة خلال العام

التوصيات :-

على ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بالاتي :-

1. تطبيق جدولة التعويضات المدفوعة بشركات التأمين حسب فترة سريان وثائق التأمين.
2. تعميق الدراسات المستقبلية في دراسة مفاهيم التأمين التعاوني الاسلامي ومدي اماكنية تطبيق جدولة التعويضات المدفوعة عليه
3. تخفيض حجم المخصصات الفنية مثل مخصص تقلبات معدلات الخسائر او مخصص الاخطار السارية خلال الاعوام القادمة .
4. تقويم الاصول بالقيمة السوقية بالميزانية العمومية وتقويم الإلتزامات بأفضل تقييم
5. ضرورةالالتزام بمبدأ المقابلة المحاسبي والذي يقضي بتحميل كل فترة بما يخصها من مصروفات.

المصادر والمراجع:

(1) نعجو سحنون ونبيل بوفليح، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية,(الجزائر:جامعة حسيبة بن بو علي2012م).

(2) شيبة مسعود ، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013م).

(3) وليد ناجي الحيالي ، نظرية المحاسبة ،(كوبنهاغن : 2007،) ، ص ص197- 198

(4) عبد العزيز علوان العزيزي، دراسات في المحاسبة المالية، التسويات الجردية (تعز : 2006) ص 105.

(5) محمد عبد الحليم عمر ، المحاسبة الحكومية (د.ب ، د.ن ، د.ت) ص 28.

(6) احمد المخادمة ، المعلومات المحاسبية (د.ب ، د.ن ، د.ت) ص 263.

(7) عامر حسن عفانة،اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي (القدس ،2010،) ص39.

(8) قنطقجي ، سامر مظفر،،التامين الاسلامي التكافي اسسة ومحاسبتة ، (حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، 2008 م) ، ص 134.

(9) عامر حسن عفانة،اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي (القدس ،2010،)،ص 41.

(10) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، 1999، معيار 15.

(11) اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي، مرجع سابق ، ص 41.

(12) مقابلة شخصية مع السيد / عصام الدين عبد الله عبد الحفيظ نائب مدير شركة شيكان للتأمين فرع شندي بتاريخ 2016/04/15م الساعة 2 ظ.

(13) محمود محمد الساجي ، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية(القاهره،المكتبة المصرية،2006م). ص207.

(14) ثناء محمد طعيمة،محاسبة شركات التامين الإطار النظري والتطبيق العملي(القاهره،اتراك للطباعة والنشر،2002م). ص 216.

(15) محمـود محمد السـاجي ، المحاسـبة في شركات التأمين ضـوء المعايير المحاسـبية الدولية(القاهره،المكتبة المصرية،2006م). ص 21.

(16) ثنـاء محمـد طعيمة،محاسـبة شركات التامـين الإطـار النظـري والتطبيـق العمـلي(القاهـره ،اتـراك للطباعــة والنــشر،2002م). ص ص 255-256.